

## شروط واحكام بطاقة إنتمان ميدبنك

- ١- تعريف: في هذا الطلب تعنى كلمة  
- البنك: ميدبنك ويقع مركز بطاقاته في ٢١ ش شارل ديغول (الجيزة سابقاً) وايضاً تعنى خلفاءه ومن يتنازل لهم.  
- البطاقة: بطاقة إنتمان ميدبنك بأنواعها.  
- البطاقة الأساسية: البطاقة التي يصدرها البنك للعميل (حامل البطاقة الأساسية).  
- حامل البطاقة الأساسية: هو العميل الموقع على هذا الطلب والذي لا يقل سنة عن ٢١ سنة ويوجد له حساب للبطاقة باسمه.  
- البطاقة الإضافية: البطاقة التي يتم إصدارها بناءً على طلب حامل البطاقة الأساسية للشخص الذي يحدده.  
- حامل البطاقة الإضافية: هو الشخص الذي تصدر له بطاقة إضافية ويحدده حامل البطاقة الأساسية بشرط ألا يقل سنه عن ١٨ سنة وقت الإصدار.  
- التعامل بالبطاقة: تعنى شراء السلع والحصول على الخدمات أو سحب مبالغ نقدية مقابل استخدام البطاقة.  
- البطاقة اللاتلامسية (Contactless): هي بطاقة تتيح لحامل البطاقة القيام بعمليات شراء سريعة بدون تلامس بمجرد تمرير البطاقة أمام ماكينة نقطة البيع ويجب إدخال رقم التعريف الشخصي للبطاقة (PIN) للمعاملات التي تزيد عن حد المعاملات اللاتلامسية.  
- مدة صلاحية البطاقة: ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الإصدار.  
- الحد الائتماني: هو المبلغ الذي وافق البنك على إصدار البطاقة في حدوده والذي يتعهد العميل بعدم تجاوزه مطلقاً ويحدد سنوياً مالم يرفض البنك ذلك ويحق للبنك تعديله في أي وقت مع إخطار العميل بذلك.  
- محددات البطاقة:  
- حد الشراء: هو المبلغ المسموح به خلال عمليات الشراء (POS & E-COM) حسب نوع كل بطاقة وتغير من وقت لآخر حسب ما يراه البنك مناسباً.  
- حد السحب النقدي: تمثل الحد الأقصى المسموح به من قبل البنك لعمليات السحب النقدي من خلال ماكينات الصراف الآلي.  
- حد الإيداع النقدي: تمثل الحد الأقصى المسموح به من قبل البنك لعمليات الإيداع النقدي من خلال ماكينات الصراف الآلي.  
- حد المعاملات اللاتلامسية: تمثل الحد الأقصى المسموح به من قبل البنك لعمليات الشراء بدون استخدام رقم التعريف الشخصي للبطاقة (PIN).  
- نقاط البيع الإلكترونية (POS): هي ماكينة تعمل إلكترونياً وتسمح لحامل البطاقة بعمليات شراء سلع أو الحصول على خدمات باستخدام بطاقته الخاصة والمصدرة له من قبل البنك.  
- ماكينة الصراف الآلي (ATM): هي ماكينات تعمل ميكانيكياً وإلكترونياً بحيث تسمح لحامل البطاقة بإجراء بعض العمليات المصرفية باستخدام بطاقته الخاصة والمصدرة له من قبل البنك.  
- رقم التعريف الشخصي للبطاقة (PIN): يستخدم في حالة السحب من ماكينة الصراف الآلي (ATMs) أو من خلال بعض التجار ويجب على العميل المحافظة على هذا الرقم وعدم إفشائه لأي شخص وعدم الاحتفاظ به في مكان واحد مع البطاقة، وان تم إفشائه يجب تغييره من خلال أقرب ماكينة صراف آلي للبنك (ATMs) وأيضاً في حالة فقده أو نسيانه الاتصال بمركز خدمة العملاء ١٩١٨٩ لإجراء اللازم.  
- الرقم السري للمعاملات (OTP): هي أرقام متغيرة يتم إرسالها إلى رقم التليفون المحمول الخاص بحامل البطاقة والمسجل لدى البنك لتمكين حامل البطاقة من إتمام معاملات الشراء على الانترنت (E-COM) وتستخدم لمرة واحدة.  
- التاجر: يشير إلى متجر أو شركة أو بنك... الخ وهي الجهة التي تقبل البطاقة كوسيلة مالية لسداد رسوم السلع أو الخدمات أو السحب النقدي من قبل حامل البطاقة.  
- الرسائل النصية القصيرة: يستقبل حامل البطاقة رسائل نصية على الرقم المحمول المسجل لدى البنك عند الإصدار والتجديد وللتأكد على العمليات التي تمت بالبطاقة ورسالة للتذكير بقيمة المطالبة الشهرية في ضوء سياسات البنك.  
٢- يقر حامل البطاقة الأساسية والإضافية أنه قد اطلع ووافق على كافة الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة الإنتمان وكافة الشروط والأحكام الخاصة بالتعامل مع الخدمات الإلكترونية الواردة على الموقع الإلكتروني لميدبنك والتي يجوز تعديلها في أي وقت وفقاً لتقدير البنك المطلق ويقوم البنك بإخطار العميل بأي من وسائل الإخطار المتاحة بما في ذلك النشر على موقع البنك الإلكتروني، كما يقر العميل بالتزامه بمتابعة كافة الشروط والأحكام المعلنة على موقع البنك الرسمي.  
٣- رسوم الإصدار والتجديد: يوافق العميل على سداد قيمة الرسوم التي يقرها البنك للبطاقات (الأساسية/الإضافية) خصماً على حساب البطاقة ولا يحق له الاعتراض عليها ويحق للبنك تعديلها في أي وقت وفقاً لتقدير البنك المطلق ويقوم البنك بإخطار العميل بأي من وسائل الإخطار المتاحة بما في ذلك النشر على موقع البنك الإلكتروني، كما يقر العميل بالتزامه بمتابعة كافة الرسوم المعلنة على موقع البنك الرسمي.  
٤- مدة البطاقة: تحدد صلاحية البطاقة من تاريخ إصدارها وتنتهي صلاحيتها بانتهاء آخر يوم في شهر وعام الصلاحية المذكورين على وجه البطاقة وفي حالة رغبة العميل في عدم تجديد البطاقة يتم التوجه شخصياً إلى أقرب فرع من فروع ميدبنك للتوقيع على طلب بعدم التجديد وذلك قبل ٤٥ يوم من تاريخ الانتهاء.  
٥- استخدام البطاقة:  
- البطاقة المصدرة شخصية ويكون استخدامها محصوراً على حامل البطاقة ولا يجوز لحاملها أن يسمح لأي شخص آخر باستخدامها أو تجاوز الحد الائتماني الصادر به.  
- طبقاً لشروط استعمال بطاقة إنتمان ميدبنك التي تكون سارية وقت الاستعمال.  
- تطبق البطاقة الائتمانية غير نشطة وإستخدامها يجب أن يتم تنشيطها من خلال الاتصال بمركز خدمة العملاء ١٩١٨٩  
- في حالة سفر العميل للخارج فمن الضروري إبلاغ البنك قبل السفر وذلك من خلال الاتصال بمركز خدمة العملاء ١٩١٨٩ وفي حالة عدم الإبلاغ فيحق للبنك إيقاف البطاقة عند استخدامها بالخارج.  
٦- يتعهد حامل البطاقة بسداد رسوم إصدار البطاقة الأساسية والإضافية والإشتراك السنوي وأي مصاريف أخرى متعلقة بخدمة هذا النظام ويصرح للبنك بالخصم على حساب البطاقة بقيمة تكلفة البطاقة وكذا أي مصاريف أخرى متعلقة بخدمة هذا النظام.
- ٧- تتم جميع تعاملات حامل البطاقة بالجنينة المصرية أما بالنسبة لإستخدامات البطاقة بالعملة الأجنبية المختلفة فيتم تقييمها بالجنينة المصرية ويتم تحويل قيمة المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري بسعر الصرف الذي يحدده البنك وفقاً لما تم خصمه على البنك من دولار أمريكي عند مراسل التسوية وتفيد على حساب البطاقة بالجنينة المصرية.
- ٨- كلما إستخدمت البطاقة في إجراء مشتريات أو الحصول على الخدمات أو سحب نقدي فإن البنك يجعل حامل البطاقة مدينا بمبلغ المعاملة بالبطاقة سواء تم توقيع حامل البطاقة على مستند البيع أو النقدية ام لا، كما يكون حامل البطاقة مسؤلاً مسؤولة مطلقاً غير مشروطة تجاه البنك عن النتائج المترتبة على استخدام البطاقة.
- ٩- يحق للبنك عدم إعطاء موافقة لأي عملية تتعلق باستخدام البطاقة دون إبداء الأسباب.
- ١٠- يتم احتساب عوائد مدينة على الرصيد المدين طبقاً لأسعار العوائد المدينة المعلنة من البنك يبدأ احتسابها من تاريخ إصدار كشف الحساب، والذي يتم في نهاية كل شهر وحتى تاريخ تغطيته وفي حالة عدم السداد يحق للبنك الخصم أو التنفيذ على أي حساب لديه، ودائع - حسابات جارية - توفير - شهادات إيداعية... الخ، وذلك دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه أو الحصول على حكم قضائي.
- ١١- يحق للبنك أن يخصم تلقائياً وبدون الرجوع لحامل البطاقة أي مبالغ سبق إضافتها لحسابه بطريق الخطأ جميع العمليات التي تتم باستخدام البطاقة (الأساسية أو الإضافية) سواء كانت مشتريات أو خدمات أو مسحوبات نقدية يتم قيدها على حساب البطاقة ويلتزم العميل بسداد قيمتها في التواريخ المحددة من قبل البنك سواء كانت موقعة أو غير موقعة من حامل البطاقة (الأساسية أو الإضافية).
- ١٢- يحق للبنك تحصيل الإلتزامات المستحقة على العميل نتيجة إصدار البطاقة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضده في حال تقاعسه في السداد.
- ١٣- يقر حامل البطاقة الأساسية بأن جميع كشوف الحساب الصادرة من واقع وثائق ومستندات خاصة بالبنك والمرسلة على عنوانه باختلاف أنواعها تعتبر صحيحة وناذرة في مواجهته ولمزمه له أمام المحاكم مالم يعترض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسالها إليه.
- ١٤- يكون حاملو البطاقات (الأساسية والإضافية) مسؤولين مسؤولية تضامنية تجاه البنك عن النتائج المترتبة عن الاستخدام وكذلك عن توفير المبالغ اللازمة لسداد مستحقات البنك كما يفوضون البنك في الخصم من أي مبالغ أو ودائع لهم طرف البنك سداداً لأي أرصدة قائمة.
- ١٥- عند استخدام البطاقة على الإنترنت يكون حامل البطاقة مسؤولاً مسؤولية كاملة عن المخالفة أو المخالفات التي ترتكب بموجب البطاقة المذكورة دون ادنى مسؤولية على البنك كما يلتزم بسداد كافة المبالغ التي يتم خصمها على حساب البطاقة دون اعتراض، ويظل هذا الإقرار سارياً ومنتجاً لكافة آثاره القانونية حتى سداد كامل مطلوبات البنك الناتجة عن الاستخدام حتى لو إنتهت صلاحية البطاقة الائتمانية الخاصة به أو صدور تعليمات كتابية بإيقاف استخدام البطاقة على شبكة المعلومات الدولية أو الإتصال بمركز خدمة العملاء ١٩١٨٩.
- ١٦- يعتبر رقم الـ CVV2/CVC (الأرقام الثلاثة المتواجدة بظهر البطاقة) عهداً شخصية ولا يجوز تصويره أو الإفصاح عنه إلا في حالة الشراء عبر الإنترنت حتى لا يساء استخدام البطاقة.
- ١٧- البنك غير مسؤول بأي حال إذا رفضت أي منشأة التعامل بالبطاقة.
- ١٨- يتعهد حامل البطاقة بتقديم البطاقة لمركز البطاقات بالبنك أو أي فرع من فروع البنك وذلك فور مطالبته بذلك وفقاً لنظام إدارة المخاطر بالبنك ويكون ذلك في نفس يوم طلب تقديمها أو يوم العمل التالي على الأكثر ويحتمل حامل البطاقة بكافة التبعات الناتجة عن عدم تسليم البطاقة.
- ١٩- تبقى البطاقة ملكاً للبنك دائماً، وترد بواسطة حامل البطاقة أو أي شخص آخر يتصرف نيابة عن حامل البطاقة وذلك على طلب البنك، من حق حامل البطاقة الأساسية في أي وقت ان يطلب إلغاء البطاقة، وبغير أن يؤثر ذلك على التزامه بخصوص أية معاملة بالبطاقة قبل تنفيذ طلب الإلغاء، ويكون ذلك عن طريق تقديم طلب موقع بإلغاء البطاقة وتسليم بطاقة البنك ومن حق البنك ان يلغى البطاقة في أي وقت وان يرفض إعادة إصدار أو تجديد أو إحلال أي بطاقه ومالم يحدث مثل ذلك الإلغاء، والى حين حدوثه فإن البنك سوف يصدّر إصدار البطاقة من حين إلى حين لكي تستخدم وفقاً لهذا الإتفاق.
- ٢٠- لا يجوز لحامل البطاقة التصرف في أي ضمانات خاصة بالبطاقة، ودائع - حسابات توفير - شهادات إيداعية... الخ والمرهونه رهناً حيازياً للبنك إلا بعد موافقة البنك وبعد مرور شهرين من إلغاء البطاقة وردها للبنك.
- ٢١- على حامل البطاقة ان يبذل قصارى جهده لضمان سلامة البطاقة وسلامة بياناته السرية ورقم التعريف الشخصي ورقم الـ CVV2/CVC، فإذا فقدت البطاقة أو سرقت يكون مسؤولاً مسؤولية مطلقاً تجاه البنك عن النتائج المترتبة عن إساءة استعمال البطاقة بوساطته أو بوساطة الغير، وعلى حامل البطاقة المفقودة ان يخطر البنك على الفور وإذا تم الإبلاغ شفاهة يجب تعزيزه كتابة خلال سبعة أيام على ان يتحمل حامل البطاقة الأساسية أي التزامات تنشأ عن استخدام البطاقة من تاريخ فقدها ولمدة اسبوع من تاريخ إخطار البنك كتابة بالفقده أو السرقة وعلى حامل البطاقة أن يقدم إلى البنك جميع المعلومات التي لديه فيما يتعلق بظروف الضياع وأن تتخذ كافة الخطوات المعقولة لمعاونة البنك على استعادة البطاقة وتحرير محضر إداري بقسم الشرطة المختصة بفقدها أو سرقتها، مع تحمل حامل البطاقة بكافة المصاريف المترتبة على ذلك.
- ٢٢- للبنك الحق في فتح حساب مدين بقيمة مديونية البطاقة الأساسية والإضافية بسعر عائد مدين مساوي للسعر المطبق على البطاقة أو بسعر العائد المدين الأساس بمصرفنا أيهما أعلى وعدم تجديدها نهائياً دون الحاجة إلى الرجوع للعميل في حالة تأخيرها في سداد تلك المديونية أو توقفه عن السداد ويعتبر توقيعه على طلب الإصدار موافقة ضمنية على ذلك.
- ٢٣- يقوم حامل البطاقة الأساسية بسداد مستحقات البنك إما خصماً على حسابه لدى البنك أو نقداً أو بشيكات مسحوبة على البنوك الأخرى على ان يتحمل حامل البطاقة الأساسية بأية مصروفات أو عمولات مقابل تحصيل هذه الشيكات.
- ٢٤- إذا أصدرت منشأة سند إعادة فيما يتعلق بمعاملة استخدمت فيها البطاقة فإن البنك يضيف قيمة هذا السند إلى حساب حامل البطاقة لدى استلامه سندات الإعادة من المنشأة ومالم يتم إصدار سند الإعادة وإرساله إلى البنك فإن الحساب يكون مستحقاً الدفع بالكامل، ولا تكون أية مطالبة لحامل البطاقة في مواجهة المنشأة موضوعاً لأية مقاصة أو قيود عكسية أو مطالبة فرعية في مواجهة البنك.
- ٢٥- يحق للبنك إيقاف التعامل على البطاقة أو إلغائها في حالة استخدام البطاقة بصورة غير طبيعية وفي غير الأغراض الشخصية المخصصة من أجلها مثل (على سبيل المثال لا الحصر):  
- استخدام كامل الحد أو جزء منه في معاملات السحب النقدي بالخارج وبصوره دوريه وبما يزيد عن الحد الأقصى.  
- استخدام كامل الحد أو جزء منه في معاملات مشتريات لا تتناسب وطبيعة الاستخدام التاريخي للبطاقة.  
- عمل إيداعات نقدية بمبالغ ضخمة وبصورة متكررة برفض زيادة الرصيد الممنوح للبطاقة.  
- في حالة عدم التقدم لاستلام البطاقة (الأساسية أو الإضافية) السابق طلبها من البنك خلال 90 يوم من تاريخ طلبها يتم إلغائها.

٣٧- للبنك الحق ان يوقف استخدام البطاقة، كما يكون له الحق في إلغاء البطاقة في أي وقت، وان يرفض إعادة إصدار أو تجديد أو إحلال أي بطاقة، ومالم يحدث مثل ذلك الإتهام إلى حين حدوثه فإن البنك سوف يعيد إصدار البطاقة من حين ال حين لكي تستخدم وفقاً لهذا الاتفاق.

٣٨- جميع القيود التي يثبتها البنك سواء كانت خصم و/أو إضافة تكون صحيحة وتتم أياً ولحامل البطاقة الحق في الاعتراض خلال المدة المحددة من خلال مصرفنا وشبكة البطاقات طبقاً لنوع المعاملة، والبنك الحق في إثبات تلك القيود بكافة طرق الإثبات بحق للبنك في أي وقت من الأوقات ودون إخطار للمعمل أن يدمج أو يوحد أي حسابات للمعمل بحيث تكون جميعاً وحدة واحدة لدى كل من فروع البنك وأحقة البنك في إجراء المقاصة و/أو تحويل أي مبلغ بأي عملة لسداد مستحقات و/أو أرصدة مدينة بحسابات المعمل و/أو بطاقته في أي وقت.

٣٩- يحق للبنك إيقاف/ إنهاء الاشتراك في النظام، إلغاء/ إضافة خدمات جديدة أو ترقية أو خفض نوع البطاقة وإخطار المعمل بأي من وسائل الإخطار المتاحة بما في ذلك النشر على الموقع الإلكتروني للبنك ويجب على حامل البطاقة مراجعة الشروط الخاصة بالبطاقة على موقع البنك الإلكتروني.

٤٠- لا يحق لحامل البطاقة أن يقوم بأية معاملات مشتريات أو خدمات أو سحب مبالغ تفوق المبالغ المصرح له بحساب البطاقة وإذا تم ذلك فإن المعمل يكون مسئولاً مسؤولية كاملة أمام البنك عن سداد كافة المبالغ التي استخدمها بالشراء أو بالسحب التقديري، كما لا يحق له استخدام البطاقة في أي معاملات مقامرة من خلال الانترنت أو أي معاملات محظورة قانونياً قانونياً.

٤١- المعاملات التليفونية لمرکز خدمة عملاء البنك مسجلة وتعتبر تلك التسجيلات دليلاً ثابتاً معترفاً بصحته من حامل البطاقة، ويقوم البنك باستخدامها وفقاً لمطلق إرادته في أي وقت يشاء.

٤٢- تقديم الشكاوى من خلال مركز خدمة العملاء ١٩١٨٩ ويمكن لحامل البطاقة التوجه إلى أقرب فرع وتقديم الشكاوى كتابة ويتم بحث الشكاوى من قبل البنك خلال مدة لا تقل عن يومين عمل ولا تزيد عن خمسة عشر يوم عمل، كما يمكن لحامل البطاقة الإتصال بمركز خدمة العملاء في حالة طلب المساعدة.

٤٣- يصرح حامل البطاقة للبنك بإرسال التنبهات والاعلانات والمنتجات الجديدة وحملات التسويق باستخدام أي من الوسائل الإلكترونية التي تشمل ولا تقتصر على الانترنت والبريد الإلكتروني والرسائل القصيرة ويوافق حامل البطاقة على عدم إعتبار هذا انتهاكاً لخصوصيته.

٤٤- يلتزم حامل البطاقة بالألا يستخدم البطاقة في عمليات غير قانونية أو عمليات مقامرة أو أية عمليات تجارية داخل أو خارج البلاد سواء كانت هذه العمليات مباشرة أو عن طريق التليفون أو الفاكس أو الانترنت..... الخ وفي حالة مخالفته لذلك فإنه يخلى مسؤولية البنك عن أي خلاف يقع بينه وبين الجهات المسئولة والمنظمة لعمليات المقامرة كما يلتزم المعمل بسداد كافة المبالغ التي تقوم بها جهات المقامرة بخصوصها على حساب البطاقة دون أي إعتراض.

٤٥- يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حالة استخدام حامل البطاقة لها استخدام غير مشروع أو مخالف للقوانين السارية والمطبقة

٤٦- أحكام عامة:

- البنك غير مسئول عن أية أضرار تنشأ نتيجة خلل أي جهاز آلي أو خلل من آلات تخزين المعلومات أو تحليلها أو أعطال بأجهزة الإتصال بمركز البطاقات والبنوك الصارفة أو لأي سبب آخر لا يكون مرجعه للبنك.

- إذا قام أحد البنوك أو المنشآت المتعاملة في البطاقات بسحب البطاقة لأي سبب من الأسباب يتعين على حامل البطاقة التحقق من إتلافها بما يضمن عدم صلاحيتها للاستخدام

- يحق للبنك تعديل كل أو بعض شروط وإحكام النظام و إضافة شروط أو أحكام أخرى جديدة طبقاً لما يراه دون الحاجة إلى موافقة حامل البطاقة الأساسية ويقوم البنك بإخطار حامل البطاقة في حالة التغيير بأي من وسائل الإخطار المتاحة بما في ذلك النشر على الموقع الإلكتروني للبنك، كما يقر حامل البطاقة بالتزامه بمتابعة كافة الشروط والأحكام والرسوم والعمولات والمحددات المعلنة على موقع البنك الإلكتروني، ويعتبر إعلان البنك عن أي تعديل أو إضافة في أي بند من بنود النظام بمثابة إخطار رسمي لحامل البطاقة

- التعديلات المدخلة على هذه الشروط جزءاً لا يتجزأ منها دون الحاجة إلى موافقة كتابية من حامل البطاقة.

- تعتبر جميع المراسلات التي يرسلها البنك للمعمل قد وصلت إليه طالما تم إرسالها إليه بالبريد على آخر عنوان له طرف البنك أو بالبريد الإلكتروني كما يتعهد المعمل بإخطار البنك كتابةً بخطاب يسلم باليد أو يرسل بالبريد الموصى عليه بتوقيعه المحفوظ لدى البنك في حالة تغيير عنوانه على أن يصل إلى البنك قبل إرسال مراسلات المعمل بأسبوع على الأقل.

- اتفق كلا من البنك والمعمل على أن المحل المختار للمعمل في حالة نشوب نزاع هو محل الإقامة أو مقر جهة العمل والبنك الحق في إعلان أو توجيه كافة مراسلات أو أوراقه القضائية على أي من العنوانين المذكورين

- ان استلام المعمل للبطاقة وخطاب الترحيب يعتبر موافقة منه على البطاقة وأحكامها وشروط ومعايير استخدامها والتي تعدل في ضوء سياسات البنك

- كل نزاع ينشأ بين المعمل والبنك في تنفيذ أو تفسير شروط وإحكام نظام الإصدار للبطاقة يكون النظر فيه من اختصاص محاكم القاهرة والجيزة أو أي محكمة يختارها البنك وتسرى على هذا الاتفاق أحكام القانون المصري.

٤٧- أقر بعلمي بأية تقديم الشكاوي المتبعة لدي مصرفكم وذلك من خلال المطبوعات المتوافرة بفروع البنك أو رسائل البريد الإلكتروني أو مركز الإتصال بالعملاء الخاص بالبنك، كما أقر بالتزامي في حال وجود شكوي بالرجوع إلي مصرفكم أولاً وعدم تقديم الشكاوي مباشرة إلى البنك المركزي المصري إلا في حالة عدم الرد من جانب البنك خلال المدة وبالطريقة المتفق عليها والمعلنة من جانب البنك.

٤٨- للبنك وحده الحق وطبقاً لإرادته المنفردة بأن يحيل لأي طرف ثالث و/أو للغير كل أو بعض من حقوقه و/أو التزاماته الناشئة بموجب إصدار البطاقة وكذلك كل أو بعض إجراءات تشغيل وخدمات البطاقات دون حاجة إلى موافقة المعمل أو إعلانه بذلك، ويعتبر توقيع المعمل على الشروط والأحكام بمثابة قبولاً ضمناً بموافقة المسبقة على ذلك .

٢٦- لا يكون البنك مسئولاً بأي وجه إذا رفضت أية منشأة قبول البطاقة، وإذا طلبت منك إحدى البنوك أو المنشآت المتعاقدة معها البنك بناء على طلبنا تسليمها البطاقة، عليك ان تفعل ذلك بعد تمريرها / إتلافها.

٢٧- البنك غير مسئول عن أية أضرار تنشأ نتيجة خلل أي جهاز آلي أو خلل في آلات تخزين المعلومات وتحليلها أو أي سبب آخر خارج من سيطرة البنك أو وكالاته أو متعاقديه من الباطن.

٢٨- يصبح الرصيد القائم في حساب البطاقة مستحقاً على الفور وواجب الدفع بالكامل عند الإفلاس أو عند وفاة حامل البطاقة الأساسية "مع خضوع ذلك لاية قيود تفرضها القوانين" أو إذا ما ارتأى البنك ذلك إذا كان هناك أي إخلال بهذه الشروط من قبل حامل البطاقة.

٢٩- يمكن ان يصدر البنك بطاقة إضافية لكي يستخدمها أي شخص يعينه حامل البطاقة الأساسية بصفته مفوضاً في الاستعمال على حسابه ويكون حامل البطاقة مسئولاً عن بطاقة ذلك المفوض في الاستعمال وتطبق شروط الاستعمال عليه، ولكن يكون للبنك بالإضافة إلى صلاحية الأخرى ان يلغى البطاقة الخاصة بأي مفوض في الاستعمال في أي وقت، ويمكن لحامل البطاقة الأساسية طلب إلغاء البطاقة كتابة وإعادة تلك البطاقة إلى البنك أو عند تسليم المفوض في استعمال تلك البطاقة لطلب إلغاء البطاقة كتابة إلى البنك كما يعتبر المفوض في استخدام البطاقة الإضافية ضامناً متضامناً مع حامل البطاقة الأساسية في اداء كافة استخدامات البطاقة والبنك الحق في الرجوع على أي منهم لاستيادته مستحقته.

٣٠- تعتبر مكاتبات البنك قد وصلت في حامل البطاقة الأساسية بمجرد إرسالها بالبريد على آخر عنوان محفوظ طرف البنك لحامل البطاقة.

٣١- للبنك الحق في تصفية الضمانة في أي وقت وذلك في حالة تأخر المعمل في سداد أي قسط من الأقساط المستحقة عليه للبنك أو توفقه عن السداد ذلك دون الحاجة إلى التنبيه عليه أو إنذاره.

٣٢- كلما استخدمت البطاقة في سحب مبالغ نقدية من ماكينة الصراف الآلي ATM وذلك في حدود ما هو مقرر سحبه لحامل البطاقة ولم يتم سحب كل أو جزء من المبلغ في المطلوب من ماكينة الصراف الآلي ATM خلال الفترة الزمنية المحددة لإبراز المبلغ في المكان المخصص له وقامت الآلة باسترداد المبلغ مرة أخرى فإن البنك لا يكون مسئولاً عن إعادة قيد الخصم الذي تم على الحساب إلا بعد جرد الخزينة ماكينة الصراف الآلي ATM وذلك دون اعتراض من حامل البطاقة على ذلك.

٣٣- لا يحق لحامل البطاقة الرجوع على البنك بأي مساعلة عن عدم تنفيذ أية تعميمات تصدر منه باستخدام المبالغ المودعة خلال المدة من وقت الإيداع بالماكينة لحين تاريخ الحق الممنوح من البنك للإيداع عند قيد المبالغ الصحيحة بحساب البطاقة.

٣٤- في حالة وجود أي أوراق نقدية مزورة أو غير صالحة للتداول ضمن مبالغ الإيداع النقدي يحق للبنك إستنزائها من جملة المبالغ المودعة وتقع المسؤولية المدنية والجنائية عنها على مسؤوليه حامل البطاقة الشخصية والبنك الحق في إتخاذ ما يراه من إجراءات قانونية وإبلاغ الجهات المختصة.

٣٥- سداد الإستخدامات وانتظام الحساب:

- يتعين على المعمل ان يسدد ويوفر في حساباته شهرياً قيمة المطلوبة أو الحد الأدنى من المبلغ المحدد من البنك في موعد استحقاقه أو قبله والذي يمثل البنود التالية:
- مجموع المبالغ المدينة السابقة التي انقضت تاريخ استحقاقها
- المبالغ التي تجاوز الحد الإئتماني الممنوح للمعمل
- قيمة العمليات التي تمت خلال الشهر من (رسوم الإصدار أو التجديد + مشتريات + صرف نقدي + أية مصروفات و عمولات أخرى متعلقة بنظام البطاقة) وفقاً لما يلي:
- سداد قيمة الإستخدامات الشهرية الواردة بكشف حساب البطاقة بالكامل خلال فترة السماح مع عدم استئصال أي عوائد مدينة للمشتريات خلال ذات الفترة.
- سداد الحد الأدنى من قبل البنك خلال فترة السماح مع احتساب العوائد المدينة كما انه يفوض البنك في خصم تلك المبالغ المستحقة.

- تقتضى تعليمات البنك المركزي بأنه في حالة التأخر عن سداد المستحقات التي تنشأ عن استخدام بطاقات الإئتمان أو التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للمعمل لمدة (١٨٠) يوم من تاريخ استحقاقها يتم إدراج اسم المعمل بالقوائم السلبية المبلغه لكافة البنوك المصرية.

- عدم استلام المعمل لكشف حساب البطاقة الشهري لايعني عدم التزامه بسداد الرصيد المستحق عليه للبنك في المواعيد المقررة وعليه مراجعة الفرع المصدر في حالة عدم تسلمه كشف الحساب.

- يستحق الرصيد القائم في حساب البطاقة فوراً ويصبح واجب السداد بالكامل وفي حالة وفاة أو عسار أو فقد أهلية أو إفلاس أو حجز على المعمل بما يؤثر على مركزه المالي ويتم إيقاف التعامل بالبطاقة (الأصلية أو الإضافة) ويحتمل المعمل قيمة المصاريف المترتبة على الإبلاغ أو سحب البطاقة في حالة عدم تسليمها للبنك ويحق للبنك استياد الأرصدة المدينة من أي أموال لديه (ودائع-حسابات توفير-شهادات إيداع....الخ).

- يلتزم حامل البطاقة بسداد ضريبة الدمغة النسبية المحددة وفقاً لأحكام القانون المصري.

- في حالة عدم الانتظام في السداد فيستم احتساب مصاريف تأخير بالإضافة إلى اعتبار حساب البطاقة غير منتظم ويتم إيقاف التعامل بها مؤقتاً و أيضاً عدم تجديدها في تاريخ التجديد لحين السداد، هذا ويعتبر الإيداع في حساب البطاقة ساري المفعول اعتباراً من يوم العمل الرسمي التالي لتاريخ الإيداع، وفي حالة وجود بطاقة إضافية للبطاقة الأساسية يتعين الإيداع في رقم حساب كل بطاقة على حدة.

٣٦- الإعتراضات:

- يقر المعمل بأن كشف حساب البطاقة ومقرراته وأرصده تعتبر صحيحاً ونافذاً في مواجهته مالم يصل للبنك اعتراض كتابي منه بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بطم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال البنك لهذا الكشف على آخر عنوان له طرف البنك. في حالة عدم وصول كشف الحساب للمعمل لا يعد عنراً لعدم التزام المعمل بسداد المديونية أو الحد الأدنى منها.
- إذا اعتراض المعمل على مبالغ مدرجة بكشف الحساب الشهري يتحمل المعمل رسوم الاعتراض في حالة عدم صحته.
- إذا اعتراض المعمل على صحة أي مبلغ مقيد بكشف حساب البطاقة لا يلزم البنك بإضافة ذلك المبلغ للمعمل إلا بعد ورود سند الإضافة من البنك الصراف وتكون الإضافة بذات القيمة المقيدة بكشف الحساب هذا ويكون المبلغ المقيد بكشف الحساب والمعترض عليه مستحق الدفع من قبل المعمل خلال فترة مهلة سداد كشف الحساب إضافة إلى ما قد يترتب على ذلك المبلغ من التزامات أخرى حتى تمام السداد أو إضافة القيمة الواردة من البنك الخارجي و تكون أي مطالبة لحامل البطاقة في مواجهة المنشأة موضوعاً لأي مقاصة أو قيود عكسية أو مطالبة فرعية في مواجهة البنك.
- البنك غير مسئول عن أي خلافات أو منازعات تنشأ بين حامل البطاقة (الأساسية أو الفرعية) مع التجار حول السلع والخدمات التي حصل عليها باستخدام البطاقة.